المسئولية التقصيرية والتعويض

الإطار القانوني للمسؤولية التقصيرية في مصر

تنص المادة 163 من القانون المدني المصري على أن:

"كل خطأ سبب ضررًا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا."

وبالتالي، فإن تحقق عناصر المسؤولية الثلاثة:

1. الخطأ
2. الضرر
3. علاقة السببية بينهما

... يفرض على المُخطئ التزامًا قانونيًا بالتعويض الكامل عن الضرر الناتج.

خدمات مكتبنا في قضايا التعويض والمسؤولية التقصيرية

يُقدم مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون ومستشارون قانونيون خدمات قانونية متكاملة لعملائه في هذا المجال، تشمل:

- تقديم الاستشارات القانونية المتخصصة في المسؤولية التقصيرية
- تحليل الوقائع وتحديد المسؤولية القانونية للطرف المسبب للضرر
- إعداد ورفع دعاوى التعويض أمام المحاكم المدنية المختصة
- المطالبة بالتعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية
- تمثيل العملاء في قضايا الأخطاء المهنية، والإصابات الشخصية، وحوادث العمل
- متابعة إجراءات تحصيل التعويض منذ رفع الدعوى حتى صدور الحكم وتنفيذه

نهجنا القانوني

يعتمد المكتب في معالجة قضايا المسؤولية التقصيرية على:

- دراسة تفصيلية لكل حالة بناءً على أحدث المبادئ القضائية
- التحليل الفني والقانوني للعناصر الثلاثة للمسؤولية
- السعي لتحقيق أعلى تعويض ممكن وفقًا لطبيعة الضرر
- المتابعة المستمرة والدقيقة للإجراءات القضائية لضمان سرعة الفصل وتنفيذ الأحكام

مصطفى الروبي
محامون . مستشارون